http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

الرئاسة تطالب باتخاذ إجراءات قانونية رادعة بحق المتطاولين على الرموز الوطنية

إذا كانت أجواء التحضير للانتخابات تسمح بالسجال السياسي وحتى تضارب الآراء، فان إجراء انتخابات نزيهة تنأى بالبلد عن الماضي الدكتاتوري وترسخ مسار الديمقراطية، يقتضي الابتعاد عن التجريح والتسقيط ناهيك عن استعارة لسان نظام الاستبداد. وقد تبرع عدد من الساسة بان يكونوا مجددا ذلك البوق الذي يبشر بـ «أمجاد» الطغاة ولا يخجل من إعلان الولاء لنظامهم البائد. وقد شاهدنا مؤخرا النائب ظافر العاني يكرر على شاشات التلفزة التي كان زبونا دائما لها إبان الحكم الصدامي، إعلان تشرفه بالانتماء إلى ذلك النظام الإجرامي ومواصلته لرسالته المعادية للشعب العراقي وللاماني الوطنية وللمصالح العليا للبلاد، مزكيا الجرائم التي ارتكبها ومعتبرا حملات الأنفال والحرب العراقية الإيرانية واحتلال الكويت وحملات الإبادة ضد القوى الوطنية «منجزات» تبعث على الفخر. والعاني كما آخرون من طينته، لم يتوقف هذه المرة عن التمادي في المجاهرة بمناوأته للعملية الديمقراطية الرامية الى تصفية اسس الدكتاتورية ومفاهيمها وقيمها واسقاطها من الحياة السياسية، كشرط لاقامة نظام ديمقراطي تعددي فيدرالي. لا بل انه ذهب بعيدا في اتهام جميع الاحزاب والقوى والشخصيات وابناء الشعب الذين قدموا تضحيات غالية في النضال لاسقاط الدكتاتورية، بالخيانة الوطنية. وتجرأ على اعتبار العمالة للنظام السابق «عملا وطنيا» يستحق الفخر، فيما اعتبر الهجرة القسرية للوطنيين واضطرارهم الى مواصلة النضال في الخارج، عملاً خيانياً.

فهل ثمة تطاول على الحقيقة اوقح من هذا وهل هناك فرية افدح؟

وللاسف الشديد فان ظهور مثل هذه التصريحات والمواقف المضادة للديمقراطية في الاعلام وحتى من على منابر البرلمان ومواقع حكومية مسؤولة اخرى، غدا امرا دارجا دون ان يجري التصدي لها وفقا لاحكام الدستور والقوانين التي صدرت بموجبه، وكأن صدام حسين وزمرته هم الضحايا والشعب العراقي معتدٍ ومطالب بالاعتذار!

ان التسامح وغض الطرف عن مثل هذه المواقف المضادة لاسس النظام الديمقراطي الجديد كان تعبيرا عن رغبة صادقة من الاطراف الوطنية في العملية السياسية لتجاوز الماضي الاليم، وتجنب الانسياق وراء الانتقام والاقصاء، وفسح المجال امام المتواطئين مع الدكتاتورية وخدمها للتطهر من ذنوب الماضي والاعتذار للشعب ولقواه الوطنية عما اقترفوه حينما كانوا (ومازال بعضهم) ادوات سياسية او امنية او اعلامية لتسويق مواقف ونهج وسياسات الدكتاتورية التي اغرقت البلاد بالدم. وبدلا من الندم والاعتذار، وتفهم الدوافع الوطنية النبيلة، اعتبر العاني وامثاله هذا التسامح ضعفا وتراجعا عن القيم والمبادئ التي خاض الوطنيون الذين يتجرأ ظافر العاني على توجيه الاتهام لهم، نضالا عنيدا من اجلها متصدين للدكتاتورية فاضحين جرائمها. ان ظاهرة العاني ومن على شاكلته ممن تسللوا الى العملية السياسية تؤكد الخلل الجدي الذي تعاني منه هذه العملية لانها لم تقدم توصيفا مناسبا للمصالحة الوطنية وشروطها. مما يجعل من الضروري التاكيد على ثوابت وطنية ملزمة لمن يريد الانخراط في العملية السياسية الديمقراطية تتمثل في ازالة بقايا النظام الدكتاتوري والقضاء على نهجه وسياساته والاعتذار العلني عن أي محاولة لاعادة الروح الى تلك الممارسات او الاستمرار في حمل رسالة نظام الطغيان نهجاً واسلوبا وقيما وتدابير.

فنحن نرى ان العاني ومحازبيه بدلا من ان يوجهوا جهودهم لترسيخ العملية الديمقراطية والمساهمة في التصدي للارهاب ومرتكبي الجرائم ضد المواطنين العراقيين، فانهم يكرسون كل قواهم لاضعاف الوضع الراهن والاساءة للحركة الوطنية والتشكيك برموزها وبالعملية السياسية نفسها، غير مستثنين ايا من قادة البلاد، بدءاً من الرئيس ونائبيه ورئيس الوزراء ومجلس النواب، وصولا الى كل ابناء الشعب ممن وقفوا بوجه الدكتاتورية وناضلوا لاسقاطها. وهذه الاتهامات انما تنسحب على عدد من حلفائه الحاليين الذين شاركوا زملاءهم في معارضة النظام الدكتاتوري ومقارعة ذلك النظام، وليس جديرا بهم ان يتمسكوا بالصمت الذي يبدو في مثل هذه الحالات مريباً.

ولا بأس من التذكير بأن الاتحاد الوطني الكردستاني استضاف في مقره ببغداد بعد سقوط نظام الاستبداد ظافر العاني الذي لجأ اليه مرعوبا، ومكث فيه بضعة اسابيع، وزود بوثيقة عدم تعرض لحمايته، ولكن يبدو انه نسي اليوم ما كان عليه وما كان يتوقعه من غضب شعبي، مدعيا الان صفات لا يتحلى بها. وقديما قيل اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا

ولعل من المناسب ان ينظر مجلس النواب في اتخاذ سلسلة من الاجراءات قد تصل الى رفع الحصانة عن النواب الذين يتطاولون على اسس النظام الحالي ويتمادون في التجاوز على رموزه الدستورية، وذلك تمهيدا لمثولهم امام القضاء العراقي، ولابد ايضا من التاكيد مجددا من ان المصالحة الوطنية لا غنى عنها ولكنها لا يمكن ان تعني ابدا النكوص الى الماضي او التصالح مع الساعين الى العودة ببلادنا الى ازمنة الجريمة والاستبداد.

المكتب الاعلامي لمكتب رئيس الجمهورية

قبل شهرين من اسقاط التهم عن الشركة الأمنية

تنازل جميع عائلات ضحايا حادثة بلاك ووتر عن حقوقهم المدنية

بغداد / ا ف ب

اكد محام جرح في حادثة بلاك ووتر ان «جميع» عائلات القتلى والجرحى، باستثناء شخص واحد، تنازلت عن حقها المدني «مقابل تعويضات مالية» قبل شهرين من قرار القضاء الاميركي اسقاط التهم عن الشركة الامنية الاميركية.

وقال المحامي حسن جابر سلمان ان «جميع الجرحى على الاطلاق وافقوا على التسوية المالية التي عرضتها علينا محامية شركة بلاك ووتر سوزان بيرغ خلال لقائها في اسطنبول». واكد ان «التعويض المالي بلغ مئة الف دولار لكل قتيل فيما تراوح بين عشرين الفا الى خمسين الف دولار لكل جريح، ووافقت عائلات القتلى على ذلك باستثناء شخص واحد فقد زوجته وابنه».

وكان قاض فدرالي اميركي قرر اخر كانون الاول تبرئة خمسة موظفين سابقين في بلاك ووتر تتراوح اعمارهم بين ٢٤ و٢٩ عاما بعد اتهامهم بقتل ١٤ عراقيا في احدى ساحات بغداد في ايلول ٢٠٠٧ خلال مهمة لوزارة الخارجية الاميركية. واغلقت القضية بعدما قال محامو حوالى سبعين عراقيا ادعوا على الشركة التي اصبح اسمها «اكس اي» ان موكليهم وافقوا على اتفاق مالي ابرم في تشرين الثاني مع بلاك ووتر.

ويقول الاميركيون ان ١٤ شخصا قتلوا في الحادث في حين يؤكد العراقيون مقتل ١٧ شخصا واصابة ٣٦ آخرين بجروح.

واوضح سلمان ان «الشركة عرضت اربع مرات دفع التعويض لكنني رفضت ذلك لكن ما تناهى الى مسامعي حول احتمال افلاس بلاك ووتر دفعني الى قبوله». وروى قائلا ان «مفاوضاتي مع الشركة جرت في ٢٧ تشرين الثاني في اسطنبول مع المحامية بيرغ، فتنازلت عن الدعوى المدنية، لكن الشكوى الجنائية يهتم بها مدعون عامون اميركيون، وقد وجهت لنا دعوى لحضور جلسات المحاكمة هناك». وتابع «كان من المفترض ايداع التعويضات في حسابات فتحناها بناء على طلبهم بعد توقيعنا على تنازلات كتابية مع بصمات لكن محامية بلاك ووتر عادت وطلبت ان يقدم كل جريح وعائلات القتلى تنازلا مصورا بالكاميرا، وقمنا بذلك الاسبوع الماضي في فندق الرشيد» في وسط بغداد. واكد سلمان ان «التعويضات ستصل قريبا وتودع في حساباتنا».

وانتقد قرار القاضي الاميركي الذي اسقط التهم قائلا ان «القضاء الاميركي ليس نزيها، فكيف تسقط التهم عن اشخاص قتلوا الناس بدم بارد؟». كما وجه انتقادات شديدة اللهجة الى موقف الحكومة العراقية قائلا «اين كانت منذ العام ٢٠٠٧؟ لم يسأل احد منهم عنا ولم يساعدنا احد». وقال المحامي ان «الاميركيين كانوا افضل. فعلى الاقل دفعوا اموالا لاصلاح سيارتي ومصاريف علاجي وغيرها فيما طالب رئيس الوزراء (نوري المالكي) في ذلك الوقت بغلق ملف بلاك ووتر».

وختم مؤكدا ان «شخصا واحدا من عائلات القتلى رفض مطالبا بتعويض قيمته مئتي مليون دولار عن ابنه وزوجته» اللذين قضيا في الحادث. وقال هيثم الربيعي الذي رفض التعويضات «اطالب بمقاضاتهم جنائيا لما ارتكبوه من فاجعة، لم اوقع على تسوية ولم استلم اي مبلغ رغم انهم اتصلوا بي وعرضوا علي مبالغ». وتابع ان «شركة بلاك ووتر حاولت اقناعي عبر المدعي العام جعفر الموسوي الذي التقيته في المنطقة الخضراء».

الى ذلك، يطالب حوالى عشرة من الذين تنازلوا ووقعوا التسوية بالغائها. وقال مهدي عبد الخضر (٤٥ عاما) «كنا خائفين ووقعنا تحت ضغط نفسي كبير وبتأثير من الموسوي». لكن سلمان عبر عن اعتقاده بان «مطالبتهم لا قيمة لها خصوصا وان التنازل اخذ منهم مصورا».وقد اعتبر القاضي الفدرالي ريكاردو اوربينا ان «المدعين انتهكوا حقوق المدعى عليهم باستخدام تصريحات ادلوا بها تحت الحصانة خلال تحقيق لوزارة الخارجية لفتح هذه القضية». واكد ان عناصر الامن «ارغموا» على تقديم ادلة دامغة خلال تحقيق اجرته وزارة العدل، لكن الدستور الاميركي يمنع المدعين من استخدام «اقوال تم انتزاعها تحت تهديد فقدان الوظيفة».وتابع اوربينا انه كان امام المدعين الفدراليين فرصة خلال جلسات بدأت في منتصف تشرين الاول ٢٠٠٩ واستمرت ثلاثة اسابيع لاثبات انهم لم يستخدموا اقوال المدعى عليهم لفتح هذه القضية ولم ينجحوا في ذلك.واكد «اسقاط كل التهم الموجهة الى المدعى عليهم». ورفضت السلطات العراقية في كانون الثاني ٢٠٠٩، تجديد عقد شركة بلاك ووتر بسبب الحادث لكن الشركة غيرت اسمها الى «اكس اي».

ردود أفعال متباينة عقب قرار فصل الذكور عن الإناث في المدارس

بغداد / المدى

أكدت لجنة التربية والتعليم النيابية امس الاثنين، أن قرار الفصل في المدارس الابتدائية بين الذكور والاناث هو قرار صائب وجاء لخدمة المصلحة العامة، فيما عبرت منظمات معنية بالمرأة عن أسفها لاتخاذ مثل هكذا قرارات.

وقالت عضو لجنة التربية والتعليم والنائبة عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد عابدة أحمد أن «لجنة التربية والتعليم النيابية تلقت خلال الاشهر الماضية دعوات ومطالبات من ذوي الطلبة في المناطق النائية والمناطق التي تقع في اطراف العاصمة بغداد واطراف المحافظات تدعو الى الفصل بين الذكور والاناث». وأوضحت أحمد بحسب وكالة اكانيوز أن «عددا من الطالبات في تلك المناطق أرغمن على ترك مقاعد الدراسة بسبب الحالة الاجتماعية والتقاليد السائدة في مناطقهم والتي لاتجيز لهن الاستمرار بالدوام في المدارس مختلطة الذكور والاناث». واضافت أحمد أن «لجنة التربية والتعليم أجتمعت مع وزراة التربية وقدمت لها مبررات الفصل بين الذكور والاناث في بعض المناطق وتم أصدار قرار بهذا الشأن».

ولفتت عضو لجنة التربية والتعليم النيابية الى أن«القرار هو ليس اجبارياً بل هو قرار اختياري، فلمديريات المدارس في بغداد والمحافظات الخيار في الفصل بين الطلبة أوعدم تطبيق القرار». واشارت عضو اللجنة الى أن «بعض الجهات انتقدت القرار وأعتبرته أنتهاكاً لحقوق الانسان وتكريسا للتمييز بين الرجل والمرأة، ونحن نقول في اللجنة أن المصلحة تقتضي أن نطبق القرار في المناطق التي بدأت العوائل فيها أرغام الطالبات الى ترك مقاعد الدراسة بسبب الدوام المختلط».

وكانت وزارة التربية أصدرت الاحد، بياناً أوضحت فيه أن قرار الفصل بين الذكور والاناث في المدارس الابتدائية في بغداد والمحافظات العراقية متروك لمديريات التربيات في تلك المحافظات ولما تحتمه المصلحة الوطنية، وأن القرار هو موجود ضمن تشريعات وزارة التربية إبان النظام السابق.

من جانبها قالت مديرة مركز دعم المرأة أزهار الشعرباف أن «قرار فصل الذكور عن الاناث في المدارس الابتدائية هو قرار خاطئ وسيؤدي الى تكوين مجتمع مغلق». وأوضحت الشعرباف أن «فصل الاناث عن الذكور سيؤدي الى تكريس التمييز بين الذكور والاناث وسيخرج لنا مجتمعا بعد عدة سنوات تشوبه الطبقية، وينظر الرجل للمرأة على أنها كائن ضعيف وبالتالي التأثير سلباً على الحالة الاجتماعية بين الجنسين». وبينت أن «من اصدر قرار الفصل بين الذكور والاناث لايدرك خطورته على المجتمع العراقي، وخلق تخوف بين الجنسين خلال مرحلة الدراسة الابتدائية سيدفع بالمجتمع الى الهاوية». وابدت الشعرباف تخوفها من أن يشمل القرار مستقبلاً الجامعات العراقية، مؤكدة أن «مثل هكذا قرارات لم تكن مدروسة من قبل الجهات التي أتخذتها».

وتعارض أغلب المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة في العراق من خلال شعاراتها الخطط الهادفة الى الفصل بين الجنسين في المؤسسات الحكومية وحتى التعليمية، وعزت تلك المنظمات رفضها لقرار التمييز بين الجنسين الى أنه سيؤسس لمجتمع تسود فيه الكراهية بين النساء والرجال.

وزارة الدفاع البريطانية تنفي مسؤوليتها

لندن تفتح تحقيقاً في موت امرأة عراقية في البصرة

لندن / BBC

بدأت الشرطة العسكرية البريطانية تحقيقا في مقتل سيدة عراقية تبلغ من العمر ٦٢ عاما خلال عملية للجيش البريطاني في جنوب العراق في تشرين الثاني عام ٢٠٠٦.

وكانت وزارة الدفاع البريطانية قد نفت بالفعل اتهامات من اسرة المواطنة العراقية، صبيحة خضر طالب، بتعرضها للتعذيب وإلقاء جثتها على جانب الطريق. وقال متحدث إن الضحية حوصرت خلال تبادل لاطلاق النار حدث عندما داهمت القوات البريطانية منزلا لاعتقال ابنها، كريم كاطع كريم، الذي قتل أيضا في الهجوم.

وقالت الشرطة في مدينة البصرة إن جثة المواطنة صبيحة طالب، وضعت في كيس وألقيت على جانب الطريق، ومن المقرر تسليم وزارة الدفاع البريطانية وثائق بشأن النتائج التي انتهت إليها الشرطة العراقية، حسب صحيفة الإندبندنت.

وأكدت وزارة الدفاع البريطانية أن المواطنة العراقية طالب تعرضت لإطلاق نار خلال مواجهات بين جنود بريطانيين ومسلحين عراقيين لكن الوزارة نفت أن تكون طالب عذبت أو قتلت عن عمد. وقالت أسرة الضحية أن منزلها تعرض لمداهمة في الساعات الأولى من صباح يوم ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦، مضيفين أنهم اعتقدوا في البداية أن عصابة إجرامية هاجمت المنزل.

وذكرت التقارير أن ابن الضحية، كريم كاطع كريم، أطلق الرصاص من بندقية كلاشينكوف في الهواء لإبعاد المهاجمين لكنه قتل عندما رد الجنود البريطانيون على مصدر النيران. وطالب محامو الأسرة بإجراء تحقيق شامل لمعرفة طريقة موت المواطنة العراقية طالب. وقال أحد المحامين البريطانيين، فيل شينر، لصحيفة الإندبندنت «إن احتمال أن تكون القوات البريطانية قد تورطت في تعذيب وإعدام مواطنة عراقية كبيرة في السن سيصدم الشعب البريطاني». وأضاف قائلا «يجب إخضاع هذه المزاعم للتحقيق الفوري والمستقل».

ويُذكر أن حالة المواطنة العراقية طالب هي واحدة من أصل ٤٧ حالة زعم أصحابها تعرضهم للإساءة والتعذيب ويمثلهم المحامي البريطاني شينر تحقق فيها وزارة الدفاع البريطانية. وقال ناطق باسم وزارة الدفاع البريطانية «لقد خدم في العراق ١٢٠ الف جندي بريطاني، والتزمت أغلبية كبيرة من الجنود بأعلى معايير السلوك القويم إذ أبانوا عن الاستقامة ونكران الذات». وأضاف الناطق قائلا «يوم ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦، كان جنود بريطانيون ينفذون عملية اعتقال عندما فتح المواطن العراقي كريم كاطع كريم النارعليهم. لقد جرح جندي بريطاني وقتل كريم. وللأسف جرحت أم كريم في تبادل لإطلاق النار، ورغم محاولات إنقاذ حياتها، ماتت متأثرة بجراحها». وواصل قائلا «لم تتعرض للتعذيب من طرف الجنود البريطانيين وجثتها لم تلق في جانب الطريق. لقد أعيدت إلى السلطات العراقية. ستفتح الشرطة العسكرية تحقيقا في مزاعم أخ كريم».

أرامل الأنبار ضحايا الهجمات الصامتة

الانبار / عثمان المختار

يستعد اغلب المواطنين في العراق الى اتخاذ اجراءات احترازية بداية كل يوم لتفادي تعرضهم للعمليات الانتحارية فمنهم من يتجاوز الاماكن والبنايات الحكومية باعتبارها مستهدفة، وبرغم هذه التحوطات يدفع المواطنون ضريبة الارهاب.

وقال تقرير لمعهد صحافة الحرب والسلام في الفلوجة حول تفجيرات الانبار الاخيرة ان عائلة حليمة هاشم تعدّ في الثلاثين من كانون الاول من كل عام العدة للاحتفاء بيوم العائلة. حليمة البالغة العقد الثالث من العمر، قالت في الصباح الباكر لأولادها الأربعة بانها ستطبخ عشاء كثيراً بعد ان تنبضع بالراتب المعاشي للأرامل الذي كانت ستتقاضاه في ذلك اليوم. كما وأستعارت فستان جارتها الاسود الجديد لترتديه وهي تزور قبر زوجها على طريقها. وبعد أقل من ساعة بعد ذلك، كانت حليمة تنتظر ان تقبض راتبها المعاشي حين هاجمت شاحنة مفخخة المجمع الحكومي الرئيسي لمحافظة الأنبار، حيث كانت الناس تنتظر في طابور لتقبض رواتبها المعاشية. وبعد فترة قصيرة كانت ترقد في المستشفى تغطيها الضمادات والأنابيب المتداخلة.

قتل انفجار الرمادي المزدوج في الانبار، ٣٠ شخصاً وجرح أكثر من مئة شخص. وبالرغم من ان الهجوم أستهدف مسؤولين كباراً إلا ان مدنيين، على الاقل سبعة نساء وثلاثة أطفال، كانوا بين القتلى أيضاً. ويتضمن المجمع الحكومي بناية استشارية المحافظة ومركز للمساعدات يوزع رواتب للعوائل ذات الدخل المنخفض والتي فقدت معيليها. وقد عاشت هاشم وأولادها على بيع الخبز في وسط الرمادي منذ ان قتل زوجها من قبل القاعدة في ٢٠٠٦. وكانت تنتظر دورها في الطابور حين انفجرت شاحنة محملة بأربعة أطنان من المتفجرات على بعد حوالي ثلاثين متراً.

وبالاضافة الى النساء السبعة اللواتي قتلن، فقد أصيبت عشرة أخريات بجروح خطيرة وبقين في مستشفيات الرمادي والفلوجة ، وذلك بحسب الدكتور عبدالله الدليمي وهو أختصاصي جراح. وكل الضحايا السبعة عشر كانوا من الارامل اللواتي قتل أزواجهن خلال فترة العنف المسلح الذي ضرب محافظة الأنبار بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦.

كانت النساء، وبعضهن برفقة أطفالهن، ينتظرن منذ الساعة الثامنة والنصف صباحاً ليقبضن مصروفهن الشهري البالغ ١٠٠،٠٠٠ دينار عراقي، أي ما يعادل حوالي ٩٠ دولاراً أمريكياً. وقتل الانفجار ثلاثة أطفال لم يبلغوا سن السادسة وجرح ستة آخرين. « كنت السادسة في طابور الانتظار. تكلمت قليلاً مع النساء اللواتي كن ينتظرن أيضاً لأننا نلتقي كل شهر. كان هناك شرطي يقف بالقرب منا وهو ينظم الناس في الصف، وأعتقد بانه قتل في الأنفجار.» قالت هاشم ذلك لمعهد صحافة الحرب والسلام في الحادي والثلاثين من كانون الأول وهي ترقد في أحد مستشفيات الرمادي. وبينما كانت تتكلم حاولت جهدها ان تغطي سيقانها بفستانها الملطخ بالدم.

وأضافت هاشم « كنا نتهيأ لدخول المبنى في حوالي التاسعة والنصف صباحاً. كل ما أتذكره هو موجة حرارة ودوي قوي. تطايرنا في الهواء مثل سقوط قميص من حبل الغسيل. تساقطت الشظايا وقطع الزجاج على رؤوسنا. كانت الصرخات والنواح ترتفع من كل الجهات». هنا تيقنت هاشم بأنها ستموت، لكن فكرة ان اطفالها يصبحون يتامى أعطتها القوة لتبقى على قيد الحياة. وفقدت وعيها أخيرا حين سقطت قطعة حديدية حارة على صدرها. وقالت «أستيقظت في المستشفى والأطباء يحيطون بي. وجلبت جارتي التي أستعرت منها الفستان أطفالي. قال لي الطبيب بانني سأكون قادرة على الخروج من المستشفى خلال بضعة أيام. ولكن يجب علي ان اراجع المستشفى اسبوعياً لكي يتأكدوا من عدم وجود إلتهابات».

يقول الدكتور محمد فارس بأن حليمة هاشم تعاني من اصابات خطيرة في الرأس والظهر بالاضافة الى جروح في غاية الخطورة في الصدر والتي قد تتطلب عملية جراحية واسعة. بالرغم من ان الأطباء قد منعوا أي نوع من تماس جسدي مباشر مع هاشم، إلا ان طفلتها والبالغة من العمر سبعة أعوام أستطاعت ان تصل الى جانبها، وبينما كانت تمطر رأس أمها بالقبلات همست بانها ستجد في دراستها وستبذل ما في بوسعها لكي تُبقي مهنة بيع الخبز تستمر مع اخوتها واخواتها. «نمنا لوحدنا في اليومين الأخيرين، نخاف حين تنقطع الطاقة الكهربائية في الليل». حين قال أحمد أبن حليمة هاشم والبالغ من العمر ١٣ عاما ذلك، بدأ كل من بالغرفة في البكاء. و أضاف « لا اريدها ان تتركنا مثلما تركنا والدنا. فنحن بحاجة اليها.

ترقد صبيحة فاضل في الغرفة المجاورة وهي ضحية أخرى للأنفجار. صبيحة، البالغة من العمر ٣٠ عاماً وهي من سكان الفلوجة تعاني من حروق شديدة في وجهها وبحاجة الى عملية جراحية لإزالة قطعة شظية تبلغ ثلاثة سينتمترات خرقت ظهرها الى جانب عمودها الفقري.«كنت في الصف لكي أقبض راتبي مثل بقية النساء،» قالت صبيحة فاضل « حدث الانفجار وقطع الناس الى أشلاء مثل ماكينة. كانت هناك شاحنة كبيرة وسمعت الشرطي يصرخ بالسائق ليتوقف، وأطلق أحد الشرطة النار باتجاه الشاحنة قبل ان تصطدم بنقطة التفتيش وتنفجر على بعد ثلاثين متراً منا فقط .»

تعيش صبيحة فاضل، التي فقدت زوجها ووالدها في هجوم صاروخي أمريكي أثناء معركة الفلوجة في أواخر ٢٠٠٤، في بيت أبيها. والسلوى الوحيدة، تقول فاضل، انها تركت أبنها مع أمها في اليوم الذي حدث فيه الهجوم لانه كان مصاباً بالزكام. وكانت قلقة من ان اصاباتها ستجعلها معاقة. وقالت « أتمنى ان اموت على أن اكون معاقة طوال حياتي. تبدد حلمي في ان اتزوج مرة أخرى وأبدأ حياة جديدة. من يقبل الزواج بامرأة لها ندبة طويلة على ظهرها او إصابة قد تؤدي الى الشلل». واضافت «يبدو انه قدر عائلتي ان تموت في الهجمات الارهابية، والآن حان دوري.»

وفي اليوم ذاته وفي ناحية الصوفية بوسط الرمادي، أستقبل عمر جمال البالغ من العمر ستة أعوام المعزين بوفاة والدته خديجة سهيل ، ٢٨ عاماً، وهي أرملة أخرى من الأرامل اللواتي قُتلن في الأنفجارين.

قال خالد سهيل، البالغ من العمر ٤٠ عاما، وهو خال عمر والأخ الأكبر لخديجة «ذهبت أختي لتقبض راتبها الشهري وعادت إلينا جسداً ميتاً. بصراحة ليست هناك من طريقة لوصف الحالة التي نعيشها.» وأضاف أنه أصيب بخيبة أمل بسبب قلة الاهتمام الموجه للضحايا المدنيين مثل أخته. وقال «لم يشر الاعلام الى الضحايا المدنيين وركز فقط على قتل وجرح المسؤوليين. لم تشكل النساء القتلى إلا أرقاماً».

قال الدكتور الدليمي بان حالات ثلاث نساء من أصل عشرة ما زلن في المستشفى تعتبر خطرة، ومن الممكن ان يُمتن لان اصاباتهن في غاية الخطورة، ولا يقدر الأهالي على تحمل نفقات ارسالهن الى الخارج للعلاج. وقال « لم يزر أي مسؤول هؤلاء النساء، على العكس من الشرطة والمسؤولين الجرحى الذين أصيبوا في الانفجارات». وأشار مزهر حسن الملا وهو ممثل مكتب محافظ الأنبار الى ان انفجارات الثلاثين من كانون الأول ليست هي الأولى التي تقتل النساء والأطفال في الرمادي. «لقد عاد شبح العنف ليُكمل هدفه في إبادة العوائل بأكملها. وهنا ومن خلال هذا النموذج، دمرت الانفجارات العوائل كاملة لان الامهات اللواتي مُتن كن يلعبن دور الأباء أيضاً». واوضح سعدي رجب الذي يعمل في قسم المساعدات في الأنبار، بان ٤٧٠٠٠ من النساء الأرامل والمطلقات والمعوقات يشتركن في نفس برنامج المساعدات الذي كانت ضحايا الاسبوع الماضي يشاركن فيه. وقال «الحمد لله، فتح قسم المساعدات مكاتب أخرى في بلدات اخرى في الأنبار» و أضاف «كانت ستكون أسوأ مأساة لو كانت مئات من الناس تنتظر في الصفوف حين حدثت الانفجارات».

معهد صحافة الحرب والسلام